الأمم المتحدة

E/CN.6/2008/NGO/29

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
18 December 2007
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة الثانية والخمسون

٢٥ شباط/فبراير – ٧ آذار/مارس ٢٠٠٨

البند ٣ (أ) '١' من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: تمويل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

بيان مقدم من اتحاد الأمهات، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/CN.6/2008/1.

210108 180108 07-65279 (A)

البيان

اتحاد الأمهات منظمة مسيحية يقوم تكوينها على العضوية ومنتسب إليها ٣,٦ مليون عضو في ٤٨ بلدا. وينظم أعضاؤها، بدافع من إيمانهم، مبادرات على مستوى القواعد الشعبية لدعم الحياة الزوجية والأسرية وازدهار العلاقات في المجتمعات المحلية. ومارس أعضاؤها الضغط على الحكومات الوطنية والهيئات الدولية في ما يتعلق بالمسائل التي تواجه في المجتمعات المحلية، وهذا البيان تعبير عما يكتسبونه من تجارب.

لمحة عامة

لا تزال المرأة، في عام ٢٠٠٨، تواجه عدم مساواة في المجتمعات كافة. ونظرا لعدم تمكّنها من التصدي لهذا الظلم، فقد ظلت تواجه عدم مساواة في مجالات التعليم والصحة والحياة الاجتماعية، وتواجه عنفا بدنيا وجنسيا وممارسات ثقافية ضارة وانتهاكات أخرى في مجال حقوق الإنسان. ولا شك في أن موضوع 'المساواة بين الجنسين' مدرج في جداول الأعمال السياسية في أنحاء العالم، ولكن النساء، في حالات كثيرة، ما زلن يُعتبرن 'فئة ذات مصالح خاصة'.

وتمثل الميزانية الوطنية أداة في مجال السياسات تحدد أولويات الحكومة والتمويل اللازم لتنفيذ تلك الأولويات. ويمثل تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أولوية أساسية في مجال السياسات العامة على النطاق العالمي، على النحو المنصوص عليه في الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية. وبوجه عام، فإن التمويل المقدم من أجل مساواة المرأة بالرجل ينقسم إلى فئتين، هما:

'١' مبادرات التمويل التي تعمل، على وجه التحديد، على مساواة المرأة بالرجل

'٢' كفالة أن تعمل قرارات الميزانية الوطنية على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمنع عدم مساواة المرأة بالرجل

ويقع على عاتق الحكومات مسؤولية تحديد أولوية مساواة المرأة بالرجل في ميزانياتها. وينبغي أن يكفل التمويل الحكومي استدامة عملية تحقيق المساواة للمرأة وملكيتها الوطنية. وفي واقع الأمر، هناك ثغرات في التمويل في العديد من الاقتصادات الوطنية، وهي ثغرات تقوم بسدها في الوقت الحاضر منظمات غير حكومية والقطاع الخاص. وتضطلع هذه الفئات بدور أساسي في تزويد المرأة والمجتمعات المحلية بمهارات مستدامة في مجالات الصناعة والتجارة والعلوم والتمويل المتناهي الصغر والقيادة، علاوة على التثقيف والخدمات في

المجالات الاجتماعية والصحية. غير أن هذا النوع من التمويل كثيرا ما يكون مقيدا زمنيا وخاضعا لشروط الجهة المانحة.

وقد تطورت الميزنة المراعية للمنظورات الجنسانية على مدى العقدين الأخيرين، وذلك بهدف أن تعمل الإدارات الحكومية كلها على كفالة تعزيز مساواة المرأة بالرجل في عمليات الإنفاق التي تضطلع بها. وهناك رأي يذهب إلى أن الميزنة المراعية للمنظور الجنساني أداة أساسية في هذا الصدد، فليس ثمة مجال 'محايد جنسانيا' في عملية الميزنة. غير أن التحليل الذي توفره هذه العملية ينبغي أن يستخدم فعليا من أجل تغيير الميزانيات وعمليات صنع القرارات التي يظهر فيها عدم مساواة المرأة بالرجل جليا، وقد تعرضت عملية الميزنة للنقد لعدم مقاومتها الأهواء والتوجهات السياسية السائدة[1].

الأهم من ذلك كله أن مبادرات التمويل والميزنة المراعية للمنظور الجنساني لا تكفي وحدها لمنع عدم المساواة – فالإرادة السياسية والتغيير الاجتماعي أساسيان أيضا.

كيف يمول اتحاد الأمهات أنشطة مساواة المرأة بالرجل وتمكينها؟

تعمل برامج اتحاد الأمهات بنجاح على تعزيز المساواة بين المرأة والرجل لأن تركيزها ينصب أساسا على العلاقات – فالمساواة بين الجنسين هي مسألة علاقات. فلا يمكن أن يتم تمكين المرأة والبنت بمعزل عن أسرتيهما. ولذلك، فإن أعضاء اتحاد الأمهات ينفذون برامج تثقف النساء وأسرهن ومجتمعاتهن المحلية. ومما له أهمية في هذا الصدد أن برامج الاتحاد، فيما تتصدى للقوالب النمطية، تؤكد أيضا على دور الرجال والفتيان. وبتحقيق المساواة بين المرأة والرجل يمكن أن تزدهر علاقات صحية بينهما؛ وبتحقيق علاقات صحية، يختفي التمييز.

تشير أدلة كثيرة إلى التعليم بوصفه عاملا رئيسيا في تعزيز المساواة بين المرأة والرجل. ويشير الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية إلى ''إزالة التفاوت بين الجنسين في المدارس الابتدائية والثانوية'' بوصفه مؤشرا على مدى تمكين المرأة. وقد حدد أعضاء الاتحاد في كل من أستراليا وأوغندا وبابوا غينيا الجديدة وجزر الهند الغربية ورواندا وسيراليون وغانا وكينيا

(١) Sharp, Rhonda *Gender Responsive Budgets (GRBs) have a place in financing gender equality and empowerment of women*. شعبة النهوض بالمرأة التابعة للأمم المتحدة، اجتماع فريق الخبراء بشأن تمويل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ٤-٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

.http://www.un.org/womenwatch/daw/egm/financing_gender_equality/ExpertPapers/EP.4%20Sharp.pdf

ومدغشقر ونيجيريا جميعهم الافتقار إلى التعليم وعدم الإلمام بمبادئ القراءة والكتابة بوصفهما مسألتين اجتماعيتين أساسيتين تؤثران على مجتمعاتهم[٢].

وتبين برامج اتحاد الأمهات التي تعود ملكيتها إلى المجتمعات المحلية كيف يعمل التعليم، بأشكاله العديدة، على تعزيز مساواة امرأة بالرجل وتمكينها. ويزود برنامج محو الأمية والتطوير، في بوروندي والسودان وملاوي، البالغين، لا سيما النساء، بمهارات في مجالي الإلمام بمبادئ القراءة والكتابة والحساب. ويتم، من خلال مناقشات جماعية قائمة على المشاركة، التصدي لأدوار الجنسين الموروثة، وقد كان ذلك حاسما في تحطيم أوجه عدم المساواة بين المرأة والرجل. فقد اضطلعت المتعلمات من النساء، مثلا، بأدوار نشطة في القيادة وفي عمليات صنع القرارات، وأدى ذلك، في نهاية الأمر، إلى تحسين العلاقات داخل أسرهن ومجتمعاتهن المحلية.

”يحدث الآن مزيد من المناقشة في بيوتنا ويسمح لنا بالمشاركة في صنع القرارات وفي شراء الحاجيات. وقبل هذا، لم نكن نستطيع أن نطلب نقودا لشراء أي شيء. وكان أزواجنا يرون أننا لا نعرف شيئا. إننا الآن نحتضن أزواجنا، أما قبل هذا، فقد كنا نخاف من القيام بذلك ... هناك الآن علاقات أفضل من ذي قبل بين الأزواج“.

إحدى المتعلمات، ملاوي

واستفادت البنت أيضا من البرنامج في الحالات التي دفعت فيها أوساط محو الأمية رسوم تعليمهن الثانوي وأنقذتهن من الزواج المبكر.

”إننا لا نمنع أي بنت من الذهاب إلى المدرسة، ونحن ملزمون جميعا بتقديم الرعاية للأيتام، بل ونبعثهم أيضا إلى المدرسة. إننا ندرك أهمية تعليم البنت“.

إحدى المتعلمات، ملاوي

ويعمل برنامج الحياة الأسرية على تعبئة المجتمعات المحلية، بقيامه، بنشاط، بتشجيع إدرار الدخل والأدوار القيادية لدى المرأة، والتوعية بحقوق للأرامل وتوريث النساء وحقهن في الأرض، وتوفير التعليم للطفلة. ويتصدى البرنامج أيضا للأفكار النمطية المسبقة المتصلة بأدوار الجنسين بأقلية أهمية تعليم الإناث. ويبين البرنامج أن بالإمكان إزالة أوجه عدم

(٢) ردود على استبيان أُرسل إلى الرؤساء الإقليميين للاتحاد والعاملين فيه في جميع أنحاء العالم، آب/أغسطس ٢٠٠٧.

المساواة هذه، وتحسين وضع المرأة من خلال استثمار مالي محدود يُوظف في تعبئة المجتمعات المحلية وإنشاء منتديات للمناقشة.

”كنت قبل الآن غير ملزمة بالعمل، ولكن برنامج الحياة الأسرية علمني أشياء كثيرة ... وقد تحدثت إلى زوجي وأطفالي وتبادلنا الآراء ... وقمنا بزراعة الحشيش لبقرتنا، وبنينا موقدا أحسن من السابق في مطبخنا. وبنينا مصاطب وحفرنا خنادق. لقد حدث تغير كبير لأن التربة لم تعد تتعرض للتحات، كما كان الأمر عليه من قبل. والآن يذهب أطفالي إلى المدرسة، بينما لم يكونوا يذهبون من قبل إلا أحيانا. إننا الآن نجلس حول المائدة ونأكل ونتبادل الحديث كأي أسرة“.

ستيف، سيبي

توصيات اتحاد الأمهات

لا تُنفق، في الوقت الحاضر، أموال كافية لتحقيق المساواة بين المرأة والرجل، على الرغم من وجود أدلة على أن هذا الاستثمار ممكن[٣]. فينبغي أن يوجه التمويل بالطرق التالية:

١ – توفير التمويل للأهداف الإنمائية للألفية

١-١ يتحتم على الحكومات أن تلتزم برصد أموال لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١-٢ غير أن التمويل الشامل للتعليم النظامي لا يؤدي تلقائيا إلى تحقيق المساواة بين المرأة والرجل. فالمملكة العربية السعودية، مثلا، تنفق ٦,٥ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي على التعليم[٤]، ولكنها تحتل المرتبة ٦١ بين ١٧٧ بلدا، بمقاييس تمكين المرأة[٥]. وتنفق المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، بالمقارنة، ٥,٥ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي[٦]، ومع ذلك فإنها تحتل المرتبة ١٦ بنفس المقياس[٧].

---

(٣) Grown, C., Bahadur, C., Handbury, J. and Elson, D *The Financial Requirements of achieving Gender Equality and Women's Empowerment*. The Levy Economic Institute of Bard College. ورقة أُعدت للبنك الدولي، آب/أغسطس ٢٠٠٦.

(٤) http://hdrstats.undp.org/countries/data_sheets/cty_ds_SAU.html.

(٥) http://hdrstats.undp.org/indicators/279.html.

(٦) http://www.dfes.gov.uk/rsgateway/DB/TIM/m002002/edspendrev2006.pdf.

(٧) كالحاشية ٥.

٢ - توفير التمويل لتقديم تثقيف اجتماعي وتدريب على مهارات مستدامة تعود ملكيتها إلى المجتمع المحلي

٢-١ في ضوء البند ١، ينبغي توفير التمويل لتوفير التثقيف على مستوى المجتمع المحلي لتحقيق: '١' ثقافة اجتماعية، أي وعي بقضايا الجنسين والتثقيف الصحي؛ و '٢' التدريب من أجل الحصول على مهارات مستدامة.

٢-٢ يجب أن يعود التعليم بالفائدة على الإناث والذكور معا في جميع الأعمار، وأن يحدث تغييرا في المجتمعات المحلية.

٢-٣ ينبغي أن يأتي التمويل والموارد من: '١' الحكومات الوطنية لضمان الاستدامة؛ و '٢' الجهات التي تنفذ البرامج وتقدم خبراتها لتضمن الاعتراف بها بأنها معنية بالأمر. ولكن ينبغي أن تحدد الجهات الممولة والجهات المنفذة للبرامج شروط التمويل على أساس الشراكة لكي تكون الشروط واقعية لا عبئا.

٢-٤ تشير التقديرات إلى أن على الحكومات أن تنفق ١١ دولارا من دولارات الولايات المتحدة، في المتوسط، على كل فرد لتمويل جميع أنشطة تحقيق المساواة بين الجنسين[٨]، ويوصي اتحاد الأمهات بأن توظف الحكومة نسبة كبيرة من هذا للتثقيف الاجتماعي والتدريب على تكوين مهارات مستدامة.

٣ - توفير التمويل للميزنة المراعية للمنظور الجنساني واستخدامه بنشاط لمنع أوجه عدم المساواة التي يحددها

٣-١ على الحكومات أن تنفذ الميزنة المراعية للمنظور الجنساني لتجعل هياكلها الأساسية الوطنية قادرة على تمكين المرأة والبنت من الحصول على التعليم والتدريب بسهولة، بتزويدهما، مثلا، بالمرافق الصحية الملائمة في المدارس وضمان السلامة البدنية للبنت وهي في طريقها إلى المدرسة ومنها. وينبغي أن تُستخدم الميزنة المراعية للمنظور الجنساني لترشيد عملية وضع السياسات وأن تكون أداة للقياس.

٣-٢ وينبغي أن تنفذ الميزنة المراعية للمنظور الجنساني (إن لم تكن قد نفذت بالفعل) في البلدان التي سبق فيها تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية و لم تحقق فيها المساواة بين المرأة والرجل؛ ومن ذلك مثلا المملكة المتحدة، حيث تتفوق البنات على الأولاد في الأداء في مرحلة التعليم الابتدائي والثانوي وتزيد نسبة عددهن عن نسبة عدد الأولاد في التعليم

(٨) المرجع نفسه.

الجامعي[٩]، وإن لم تتحقق المساواة بين المرأة والرجل، وخاصة في مستويات الأجور وفي تولي الأدوار القيادية، على أن أستراليا تقدم مثالا جيدا في مجال العمل – فقد استخدمت الميزنة المراعية للمنظور الجنساني على مدى العقدين الأخيرين (بمستويات نجاح متفاوتة[١٠])، وتمثل المرتبة الثالثة في تنفيذ الميزنة المراعية للمنظور الجنساني. ويتعين على الحكومات أيضا أن تستثمر في إنتاج إحصاءات مفصلة حسب نوع الجنس عن التعليم، باعتباره أداة أخرى من أدوات قياس عدم المساواة.

٣-٣ هناك ميل في العالم المتقدم النمو إلى قياس المساواة بين المرأة والرجل بمستوى الأجور، والمركز الاقتصادي والتمثيل في الأدوار القيادية (على الرغم من أن هذه المعايير تنطبق في جميع أنحاء العالم)، فعلى الحكومات أن تواصل معالجة أوجه عدم المساواة هذه.

---

(٩) http://www.dfes.gov.uk/rsgateway/DB/SFR/s000716/SFR10_2007v1.pdf.

(١٠) Sharp, Rhonda *Gender Responsive Budgets (GRBs) have a place in financing gender equality and women's empowerment*.